الأمم المتحدة

A/HRC/32/22

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والثلاثون
البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أفضل الممارسات في جهود مكافحة آثار الفساد السلبية على التمتع بجميع حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢٩ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُعد تجميعاً لأفضل الممارسات في جهود مكافحة آثار الفساد السلبية على التمتع بجميع حقوق الإنسان، التي تبذلها الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطات الوطنية لمكافحة الفساد، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، بهدف تقديمه إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين.

GE.16-06200(A)
1606200

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١١/٢٩، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُعد تجميعاً لأفضل الممارسات في جهود مكافحة آثار الفساد السلبية على التمتع بجميع حقوق الإنسان، التي تبذلها الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطات الوطنية لمكافحة الفساد، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، بهدف تقديمه إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين.

٢- وبناء على ذلك، وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، رسالة إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية تلتمس فيها تقديم مدخلات من أجل إعداد هذا التقرير، بما في ذلك مدخلات من السلطات الوطنية لمكافحة الفساد. واستُكملت تلك الرسالة باستبيان[(١)] أُعد بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف توجيه المساهمات المقدمة وتنظيمها.

٣- وحتى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، كانت المفوضية السامية قد تلقت ردوداً من الدول التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإستونيا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وباراغواي، والبحرين، وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات)، وبيرو، وتركمانستان، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، والجبل الأسود، وجورجيا، ورومانيا، وسويسرا، وعمان، وكوبا، وكولومبيا، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، والنمسا، وهنغاريا، واليونان. ووردت مساهمات من المؤسسات الوطنية التالية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا، ومكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في أذربيجان، ومكتب أمين المظالم في بيرو، ومكتب أمين المظالم البرلماني في فنلندا، ولجنة حقوق الإنسان بجنوب أفريقيا. ووردت مساهمات من منظمات المجتمع المدني التالية: جمعية أيادي الخير للإغاثة والأعمال الخيرية والدعوية (ليبيا) ومؤسسة آسابي شيهو يار أدوا (نيجيريا)، ورابطة النساء البرازيليات للدفاع عن الأطفال والمراهقين (البرازيل)، ومركز التنمية الشعبية ومنع الجريمة (نيجيريا)، والندوة الدولية لضباط الشرطة التنفيذيين (الولايات المتحدة الأمريكية)، والجمعية الوطنية لمكافحة الفساد (الجزائر)، ومنظمة المسار الجديد الاجتماعية (أفغانستان)، والفريق المعني برصد ميزانية دلتا نهر النيجر (نيجيريا). ووردت أيضاً مساهمة من كلية الحقوق بجامعة واشنطن ولي (الولايات المتحدة الأمريكية).

(١) يمكن الاطلاع على الرسالة والاستبيان على www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/BestPractices.aspx.

ثانياً- المساهمات الواردة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الأرجنتين

٤- أكدت حكومة الأرجنتين أن للفساد أثراً سلبياً على التمتع بحقوق الإنسان. ولذا، فلا بد من مكافحة الفساد بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٥- ووصفت الحكومة التعديلات التشريعية التي اعتمدتها تنفيذاً لصكوك مكافحة الفساد المتمثلة في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وعملاً بسياسة مكافحة الجريمة. وتهدف تلك التعديلات إلى التخفيف من حدة الآثار السلبية للفساد على المجتمع وإلى إحداث أثر إيجابي في التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وتوفير حماية أفضل لحقوق الإنسان المكفولة للسكان.

٦- وقد شملت التدابير المتخذة سن قانون يتعلق بالأخلاقيات في ممارسة الوظائف العمومية؛ وإصدار تعليمات لتعزيز فعالية التحقيقات والإجراءات الجنائية، بما يشمل تجميد عائدات الفساد وحجزها ومصادرتها؛ واتخاذ تدابير مؤسسية لتعزيز القدرات وسُبل التعاون في مجالات محددة، مثل الفساد في صفوف قوات الأمن واسترداد الأصول والتحقيقات الاقتصادية والتحليل المالي والتحقيقات الإدارية.

النمسا

٧- شددت حكومة النمسا على أهمية معارف القضاة والمدعين العامين وكفاءاتهم المتخصصة في مجال القانون التجاري وقانون الأعمال من أجل مكافحة الفساد مكافحةً فعالة. وأشارت إلى أنها توفر دورات تدريبية صُممت خصيصاً لفائدة القضاة والمدعين العامين في هذا الصدد. وتندرج حقوق الإنسان أيضاً في إطار التدريب المقدم للعاملين في جهاز القضاء.

٨- وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفساد، وجهت الحكومة الانتباه إلى لائحة مصادرة الأصول المكتسبة لارتكاب جرم أو عن طريق ارتكابه، ولا سيما أسباب الاستبعاد من المصادرة فيما يتعلق بالأطراف الثالثة وبالشخص المعني إذا كان بالإمكان تحقيق الهدف المتوخى بوسائل أقل تدخلاً.

٩- وذكرت حكومة النمسا عدداً من ضمانات حقوق الإنسان التي تطبق في إجراءات الملاحقة الجنائية في قضايا الفساد، ومنها مبادئ توخي الموضوعية وتقصي الحقائق؛ والمشروعية والتناسب؛ والحق في محاكمة عادلة؛ وضرورة الإسراع في الإجراءات القضائية؛ وإشراك الضحايا؛ والحق في جلسة استماع علنية.

١٠- وفيما يتعلق بحماية الضحايا، أشارت الحكومة إلى حق الضحايا في عدم الإدلاء بشهاداتهم وفي تقديم الأدلة من دون الكشف عن هويتهم. وقدمت الحكومة معلومات عن برنامجها المتعلق بالتساهل مع من يبلغون عن شبهات الفساد، كما قدمت معلومات عن نظام قائم على شبكة الإنترنت للإبلاغ عن تلك الشبهات من دون الكشف عن هوية المبلغ.

١١- وقدمت الهيئة الوطنية النمساوية لمكافحة الفساد معلومات عن جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في حالات الإبلاغ عن شبهات الفساد، والتعاون مع السلطات المختصة، ومنع الفساد. وأشارت الهيئة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الجرائم المرتبطة بالفساد يمكن أن تؤدي لا إلى إجراءات جنائية فحسب، بل إنها يمكن أن تحال أيضاً إلى المحكمة الدستورية. ذلك أن مكافحة الفساد، من منظور حقوق الإنسان، تركز على الضحايا. ويمكن لتوفير سبل احتكام الضحايا إلى القضاء في قضايا الفساد، بما في ذلك فيما يخص الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الناجمة عن الفساد، أن يكون أداةً فعالةً للغاية في منع الفساد.

١٢- ويؤدي عدد من الآليات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً غير مباشر في مكافحة الفساد في النمسا. إذ يمكن أن يتلقى مجلس أمين المظالم النمساوي، مثلاً، الشكاوى المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن أيضاً إحالة ما يتسبب فيه الفساد من انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان إلى الآلية الوطنية المعنية بمنع الفساد.

١٣- وتوفر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، في إطار جهودها الرامية إلى منع الفساد، التدريب والتثقيف، بما في ذلك معلومات عن آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وتتواصل الهيئة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وتتبادل معها معلومات عن مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. والنمسا بصدد إنشاء شبكة من الموظفين المعنيين بالنزاهة لتعزيز السلوك الأخلاقي الممتثل لحقوق الإنسان في قطاع الإدارة العامة.

١٤- وتُوفَّر حماية قانونية من التمييز من قبل أرباب العمل لموظفي الخدمة العامة الذين يبلغون بحسن نية عن شبهات تستند إلى أساس متين في ارتكاب فعل إجرامي. ويتولى مكتب معني بالإبلاغ النظر بشكل سري في ادعاءات الفساد وإساءة استغلال السلطة؛ ويمكن للأشخاص الراغبين في الإبلاغ عن تلك الادعاءات إنشاء عنوان بريد إلكتروني على الموقع الشبكي المخصص للإبلاغ عن تلك المخالفات وإطلاع المحققين على ما بحوزتهم من معلومات من دون الكشف عن هوياتهم.

البحرين

١٥- أكدت حكومة البحرين أن أحد أسباب تجريم الرشوة في القطاعين العام والخاص هو الآثار السلبية للرشوة على التمتع بحقوق الإنسان وانتهاكها لمبدأ تكافؤ الفرص. وقدمت حكومة البحرين معلومات عن الضمانات الدستورية والقانونية التي تكفل حماية حقوق الإنسان للمشتبه فيهم والمجني عليهم في إطار الإجراءات الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد.

١٦- ولم تبرم في البحرين أي مذكرة تفاهم ولم يوضع أي ترتيب رسمي آخر للتنسيق والتعاون بين الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. فجميع الكيانات تعمل ككيان واحد وتنسق فيما بينها على جميع المستويات؛ ومن ثم، فليست هناك حاجة إلى إبرام مذكرة من هذا القبيل.

١٧- وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن الإطار التنظيمي لإقرارات الأصول وعن حماية الضحايا والشهود، التي يمكن أن تشمل تغيير مكان الإقامة، وتغيير الهوية، وحظر تقديم معلومات عن هوية ومكان سكن الأشخاص المحتاجين إلى الحماية أو فرض قيود على تقديم تلك المعلومات. وتعتمد البحرين على التكنولوجيا السمعية والبصرية في تسجيل الإفادات لاستخدامها في الإجراءات الجنائية، وذلك من أجل حماية الضحايا والشهود.

بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)

١٨- أكدت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن للفساد آثاراً سلبية على ممتلكات الدولة وأنه يؤدي إلى تضاؤل الموارد المتاحة لتقديم الخدمات العامة. ولذلك فإن الفساد يشكل عقبة هيكلية أمام التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها. ويمكن أن تكون لمكافحة الفساد آثار إيجابية على إعمال حقوق الإنسان، كما يمكن لتعزيز حقوق الإنسان أن يمنع الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون فعالةً تماماً ما لم تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

١٩- وشددت الحكومة على أهمية مبدأي الكشف العلني والشفافية في الإدارة العامة. ويُعد الوصول إلى المعلومات أمراً بالغ الأهمية لكفالة وجود رقابة اجتماعية على إنفاق الأموال العامة وإدارتها.

٢٠- وتقوم السياسة الوطنية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد على مبدأين أساسيين، ألا وهما حقوق الإنسان والحوار الاجتماعي. وتسعى هذه السياسة الوطنية إلى تعزيز مشاركة المواطنين والشفافية في الإدارة العامة والحق في الوصول إلى المعلومات. ومبادئ الوصول إلى المعلومات والرقابة الاجتماعية والأخلاقيات العامة والمساءلة العامة هي أيضاً مبادئ دستورية.

٢١- وقدمت الحكومة معلومات عن حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات، وإنشاء "وحدات معنية بالشفافية" في كل وزارة، وأنشطة تثقيف الجمهور والتواصل معه، وسبل التعاون الدولي.

كولومبيا

٢٢- سلطت حكومة كولومبيا الضوء على التقارب بين المبادئ التي تقوم عليها مفاهيم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وإعمال حقوق الإنسان. ومن بين العناصر الهامة في مكافحة الفساد، الوصول إلى المعلومات ووجود رقابة اجتماعية، مثل الجلسات العلنية، لكفالة مساءلة الإدارة العامة. وينظم القانون التشريعي المتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومات سبل الوصول إلى البيانات العامة وإجراءات ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات واستثناءاته. ووجهت

الحكومة الانتباه أيضاً إلى أهمية الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الشبكية، التي تسهم في جعل الدولة أكثر كفاءة وشفافية واعتماداً على المشاركة. وثمة مبادرة أخرى تتمثل في إنشاء مرصد للشفافية ومكافحة الفساد، وهي مبادرة ترمي إلى تحسين الشفافية في قطاع الإدارة العامة وتشمل مشاركة المواطنين. وقد وضع المرصد مؤشرات لقياس مدى سلامة الإدارة، بما يشمل تدابير مكافحة الفساد.

كوبا

٢٣- شددت حكومة كوبا على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومؤتمر الدول الأطراف فيها وآلية استعراضها والأفرقة العاملة الحكومية الدولية المعنية بها لمنع الفساد وقمعه. وقد اضطلعت كوبا بأنشطة عديدة لتثقيف جميع العناصر الفاعلة في المجتمع وتوعيتها بأهمية مكافحة الفساد لأن مكافحته تسهم أيضاً في إعمال حقوق الإنسان وكفالة التمتع بها. ووجهت الحكومة الانتباه أيضاً إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٢٤- وأشارت الحكومة إلى الأسباب الهيكلية العالمية التي تجعل القضاء على الفساد على الصعيد الوطني وحده ضرباً من ضروب المستحيل. ولذا، فإن زيادة التعاون من جانب البلدان المتقدمة أمر ضروري لكفالة تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً، ولا سيما إعادة الأصول إلى البلدان النامية، وهو ما من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي إعمال حقوق الشعوب في تلك البلدان.

إستونيا

٢٥- أدمجت إستونيا منظور مراعاة حقوق الإنسان في التدابير الوقائية المتخذة في إطار استراتيجيتها الرامية إلى مكافحة الفساد. وأشارت الحكومة إلى الفساد المستشري في قطاع الصحة، الذي يمكن أن يؤدي إلى انتهاك الحق في الصحة. ولذلك، فإن استراتيجية مكافحة الفساد تنص على زيادة الشفافية في قطاع الرعاية الصحية كتدبير وقائي. غير أن الحكومة ترى، بوجه أعم، أن الأمر لا يقتصر على التدابير الوقائية وإنما يشمل أيضاً جميع تدابير مكافحة الفساد التي تتصدي بشكل غير مباشر لآثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان؛ ولذلك، فإن اعتبارات حقوق الإنسان مدرجة ضمناً في جميع تدابير وأنشطة مكافحة الفساد.

٢٦- وفي إستونيا، تقتصر حالات الفساد التي تؤدي فيها حقوق الإنسان دوراً حاسماً على الدعاوى الجنائية التي تُرفع بناءً على مزاعم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، في سياق أنشطة المراقبة مثلاً.

٢٧- ووصفت الحكومة التعديلات التي أدخلت مؤخراً على قانون العقوبات فيما يتعلق ببعض جرائم الفساد. وقد أصبحت جريمة رشو المسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص جريمتين منفصلتين، وأُلغي التمييز بين "المكافأة" و"الرشوة".

٢٨- ويتمتع المبلغون عن المخالفات بحق عدم الإفصاح عن هوياتهم كفالةً لحمايتهم. وقد أنشأت الحكومة عنوان بريد إلكتروني خاص وخط اتصال مباشر للإبلاغ عن تلك الحالات.

٢٩- ولا تقبل المحاكم الأدلة التي تجمع عن طريق أنشطة المراقبة إذا انتهكت عملية جمعها مبدأ *الوسيلة الأخيرة*. ولا يسمح بأنشطة المراقبة إلا بالاستناد إلى قانون الإجراءات الجنائية إذا تعذر جمع البيانات بطريقة أخرى أو في الوقت المناسب، أو إذا كان جمعها يتسم بتعقيد بالغ أو يضر بمصالح الإجراءات الجنائية.

٣٠- ولا يجوز مصادرة عائدات الفساد إلا وفقاً لما تنص عليه أحكام قانون العقوبات. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن الإطار التشريعي والعملي الذي وضعه البلد لحماية الشهود وأفراد أسرهم والمبلغين عن المخالفات.

جورجيا

٣١- أكدت حكومة جورجيا أن الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، مما يجعل من منع الفساد وقمعه في القطاعين العام والخاص أولوية من الأولويات. لذا، فإن استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد تركز على حماية حقوق الإنسان. ويتمثل الهدف الرئيسي من الاستراتيجية في بلوغ مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة، وزيادة سبل الوصول إلى البيانات العامة، وتحسين مشاركة المواطنين، وتعزيز آليات منع الفساد، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

٣٢- ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد إنفاذ حقوق الإنسان إنفاذاً فعالاً، بما فيها الحق في الوصول إلى المعلومات المتاحة لعامة الجمهور وحماية المبلغين عن المخالفات والحقوق السياسية وضمانات المحاكمة الحرة.

٣٣- ففي جورجيا، يستند نظام منع وقمع الفساد بأكمله إلى الحق في المشاركة. فمجلس مكافحة الفساد، على سبيل المثال، يضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة ورابطات الأعمال. وقد أُعدت استراتيجية مكافحة الفساد نفسها من خلال عملية قائمة على المشاركة. ويُعد وصول أعضاء منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات ومشاركتهم في مكافحة الفساد أولوية من الأولويات الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتتيح خدمات الاتصالات الإلكترونية للمواطنين تقديم طلبات للحصول على البيانات العامة. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد وفي تقييم ذلك التنفيذ.

٣٤- وكوسيلة لتعزيز نُظم الإدارة المتسمة بالشفافية والخاضعة للمساءلة والخالية من الفساد، أنشأت جورجيا نظاماً إلكترونياً يتيح للمسؤولين الحكوميين الإعلان عن عمليات الشراء والمعاملات المالية وعن الخزينة وبرامج الميزانية، وعدلت لائحة تمويل الأحزاب السياسية، ووضعت مشروع قانون ينظم الوصول إلى البيانات العامة.

٣٥- ومن بين العناصر الهامة الأخرى في استراتيجية مكافحة الفساد، حماية المبلغين عن المخالفات. وتستتبع هذه الحماية إتاحة إمكانية تقديم تقارير سرية من دون الإفصاح عن هوية مقدّميها وتوفير الحماية من الانتقام والترهيب والاضطهاد والقهر والإذلال ومن الضرر المعنوي أو المادي ومن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه ومن التمييز أو أي فعل غير قانوني آخر.

٣٦- وتُعد كفالة الحق في محاكمة عادلة إحدى المقومات الأساسية لتهيئة بيئة خالية من الفساد. وقد اعتمدت جورجيا عدداً من التدابير لكفالة استقلال السلطة القضائية.

اليونان

٣٧- أفادت حكومة اليونان بأنها وضعت استراتيجيتها الرامية إلى مكافحة الفساد استناداً ضمنياً غير مباشر إلى مبادئ حقوق الإنسان. ويُعدّ استقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات والشفافية في النظام السياسي والمساءلة من الأمور الضرورية لنجاح استراتيجية مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، تتضمن هذه الاستراتيجية تدابير وقائية إلى حد كبير، وهي تدابير تتيح في الوقت نفسه درء الآثار السلبية للفساد على التمتع بحقوق الإنسان.

٣٨- ولاحظت الحكومة أن هناك صلة قوية بين مبادئ مكافحة الفساد (أي مبادئ المشاركة والشفافية وإتاحة الوصول إلى المعلومات والمساءلة) ومدى التمتع بحقوق الإنسان (مثل حرية التعبير، وحرية الإعلام، والوصول إلى المعلومات، وعدم التمييز). ذلك أن تعزيز العناصر الضرورية للحكم الرشيد والحقوق المدنية والسياسية والشفافية والمساءلة يمكِّن من تحقيق تضافر الجهود المبذولة في مجالي كفالة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

٣٩- ومع وضع ذلك في الاعتبار، اتخذت اليونان تدابير مؤسسية وتشريعية وسياساتية وتثقيفية عديدة لمكافحة الفساد. وتشمل هذه التدابير التوعية والتثقيف، وكفالة سبل الوصول إلى المعلومات، وحماية الشهود والمبلغين عن المخالفات، وتعزيز فعالية القضاء واستقلاله وحياده، وكفالة الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، وإنشاء آليات للتنسيق.

هنغاريا

٤٠- أشارت حكومة هنغاريا إلى أن التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان يطرح مشاكل معقدة. وإلى جانب الجهود العديدة المبذولة من أجل قمع الفساد واسترداد عائداته، وعرضت الحكومة عدداً من الأمثلة التي تحظى فيها اعتبارات حقوق الإنسان بأهمية خاصة، بما في ذلك الضمانات القانونية المتاحة في سياق أساليب التحري الخاصة وفي سياق إجراءات المصادرة. وشددت الحكومة أيضاً على أهمية نزاهة القضاء وتنفيذ برنامج فعال لحماية الشهود، لا يقتصر على الشهود فحسب بل يشمل أيضاً الضحايا وممثليهم والخبراء والمترجمين الفوريين وأفراد أسر الضحايا.

٤١- ويستخدم مكتب مفوض حقوق الإنسان نظاماً إلكترونياً يتيح الإبلاغ بشكل آمن عن شبهات الفساد. وأثناء تفتيش السجون وأماكن الاحتجاز، تُولى عناية خاصة لتحديد العلاقات غير المشروعة التي يحتمل أن تكون قائمة بين السجناء وموظفي السجون، وللفساد المتصل بادعاءات إساءة معاملة الأشخاص المسلوبي الحرية.

آيرلندا

٤٢- وجهت حكومة آيرلندا الانتباه إلى ما للفساد من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على التمتع بحقوق الإنسان. ومن أجل مكافحة الفساد بشكل أفضل وحماية حقوق الإنسان في الوقت ذاته، تسعى آيرلندا إلى زيادة توضيح بعض جرائم الفساد، كما تسعى إلى كفالة أن تكون عقوبات مرتكبي تلك الجرائم متناسبة مع الضرر الذي يصيب المجتمع من جراء الفساد.

٤٣- وقدمت الحكومة معلومات عن نظام حماية المبلغين عن المخالفات، الذي يتجاوز حدود آيرلندا. ويتيح هذا النظام للمبلغين عن المخالفات في الخارج إمكانية إبلاغ الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين أو أفراد أجهزة إنفاذ القانون في الدولة المعنية بجرائم الفساد المشتبه فيها.

٤٤- ورغم أن المؤسسة الوطنية الآيرلندية لحقوق الإنسان ليست مكلفة بالتعامل مع قضايا الفساد تحديداً، فإن ولايتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تشمل التصدي للفساد أينما كان له أثر على حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على الأنشطة التي اضطلعت بها المؤسسة في هذا الصدد الملاحظات التي أبدتها على مشروع التشريع المتعلق بالمبلغين عن المخالفات.

٤٥- وترى الحكومة أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية التي تضم تلك المؤسسات قادرة على تقييم آثار الفساد على حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحرية الاقتصادية، وعلى العمل جنباً إلى جنب مع حكومات البلدان من أجل تحسين الحوكمة وأداء المؤسسات العامة والسوق.

مالطة

٤٦- تُعد التدابير الوقائية من أنجع الأساليب في التصدي للفساد ودرء آثاره السلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وقد دعت مالطة إلى زيادة التركيز على حقوق ضحايا الفساد وعلى مسؤولية الدول عن مكافحة الفساد من أجل الوفاء بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٧- ولذلك، فمن المهم إجراء إصلاحات ترمي إلى زيادة الشفافية من أجل مكافحة الفساد. وقد اتخذت مالطة عدداً من الخطوات التشريعية والمؤسسية في هذا الصدد، منها وضع مدونة أخلاقيات وسن قانون حرية المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات.

٤٨- وتحدثت الحكومة أيضاً عن التحديات التي تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى، مثل عدم وجود آلية رصد تكفل الامتثال لمدونة الأخلاقيات وتتحقق من إقرارات الأصول وتنظم أنشطة جماعات الضغط. وشددت الحكومة على أهمية توخي الشفافية في تعيينات القضاة وفي عملية صنع القرارات في مجال التخطيط البيئي.

٤٩- وعرضت مالطة تجربتها الإيجابية في تنفيذ عملية إصلاح قطاع التخطيط البيئي وإجراءات منح تصاريح البناء للتقليل من قابليتهما للتعرض للفساد. ويتضمن قانون تشريعي اعتُمد مؤخراً أحكاماً تتعلق بالكشف عن حالات تضارب مصالح الموظفين والخبراء الاستشاريين في الهيئة المالطية لشؤون لبيئة والتخطيط. ويمكن أن يؤدي عدم الكشف عن تضارب المصالح هذا إلى عزل الموظف من منصبه أو إنهاء عقده. وينص ذلك القانون، كضمان إضافي، على أن تكون إجراءات المحاكمة وجلسات الاستماع ذات الصلة بها علنية. وعلاوة على ذلك، عُدل قانون أمين المظالم بحيث يسمح لأمين المظالم بتعيين مفوضين لشؤون التحقيقات الإدارية؛ وهو ما أدى إلى تعيين مفوض لشؤون البيئة والتخطيط وتكليفه بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالهيئة. ويتمتع المفوض بصلاحية طلب إبراز المستندات، واستدعاء الشهود، وتقديم تقارير إلى البرلمان. ومنذ إجراء ذلك الإصلاح، انخفض عدد الشكاوى الواردة.

موريشيوس

٥٠- أعربت حكومة موريشيوس عن رأي مفاده أن الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويؤثر تأثيراً سلبياً على التمتع بها ويزيد من أوجه انعدام المساواة ويتسبب في الفقر. ويؤدي الفساد إلى التمييز وإلى عدم تكافؤ الفرص، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف والترقية والحصول على الخدمات والفرص. ويعاني الأشخاص المحرومون اقتصادياً وسياسياً أكثر من غيرهم من عواقب الفساد لأنهم يعتمدون اعتماداً شديداً على المنافع العامة.

٥١- وتعتقد الحكومة أنه يمكن تكملة جهود مكافحة الفساد باحترام معايير حقوق الإنسان وأساليبها وآلياتها، لأن كلاهما يتوخى تحقيق الهدف نفسه: أي هدف إقامة مجتمع تسوده العدالة والإنصاف والصدق والمساواة والنزاهة بما يعود بالنفع على أفراده. ذلك أن منع الفساد ومكافحته يؤديان في نهاية المطاف إلى تعزيز حقوق الإنسان، واسترداد الأصول هو وسيلة لرد الحق إلى أهله.

٥٢- وتحيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ادعاءات الفساد إلى الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد. ووجهت الحكومة الانتباه إلى المبادئ المشتركة بين مفهومي إعمال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. ومن شأن التوصل إلى فهم مشترك لهذه المشكلة وللأثر المترتب عليها وتوثيق التعاون في التصدي لها أن يؤديا إلى نتيجة أكثر فعالية. ومن بين الإجراءات المشتركة الممكن اتخاذها تنظيم حملات التوعية والتثقيف وإجراء البحوث.

٥٣- وشددت الحكومة على أهمية الدفاع عن حقوق المتهمين أثناء التحقيق في حالات الفساد المشتبه فيها ومقاضاة المتهمين فيها وكذلك أثناء إجراءات المصادرة. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن تشريعها الخاص بحماية الشهود والمخبرين. وفي الختام، أعربت الحكومة عن رأي مفاده أن وضع المؤشرات أمر من شأنه أن يساعد في قياس آثار الفساد السلبية على التمتع بحقوق الإنسان.

الجبل الأسود

٥٤- أفادت حكومة الجبل الأسود بأن قانونها المتعلق بمنع الفساد يخول الوكالة الوطنية لمكافحة الفساد سلطة إسناد مهمة إقامة الدعاوى إلى السلطات المختصة الأخرى، الأمر الذي يتيح التعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ووكالة مكافحة الفساد هي هيئة مستقلة تؤدي مهامها بمنأى عن أي تأثير لا مبرر له.

٥٥- وقدمت الحكومة معلومات عن الشروط القانونية للتحقيق في حالات الفساد ومقاضاة مرتكبيه واسترداد الأصول المسروقة.

٥٦- وأشارت الحكومة إلى أن قانون منع الفساد يعزز حماية المبلغين عن المخالفات. ويشمل تعريف المبلغين عن المخالفات العاملين في القطاعين العام والخاص. ويعرف ذلك القانون مفهوم المصلحة العامة تعريفاً واسع النطاق، وتشمل الحماية المكفولة في إطاره طائفة واسعة من البلاغات التي تفيد بحدوث مخالفات وحالات سلوك لا أخلاقي. وهناك إجراء واضح يجب اتباعه للإبلاغ عن شبهات الفساد. وقد أنشأ الجبل الأسود هيئة خارجية مستقلة تكفل حماية شاملة للمبلغين عن المخالفات، وهي حماية مكمّلة للحماية القضائية التي تكفل لهم عدم التعرض للتمييز والمضايقة في مكان العمل.

عُمان

٥٧- قدمت حكومة عُمان معلومات عن أحكام قانونها الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية التي تنظم مكافحة الفساد وتكفل احترام حقوق الإنسان في الوقت نفسه. وأشارت الحكومة إلى أن وكالة مكافحة الفساد التابعة للدولة مستقلة قانونياً ومالياً وإدارياً.

باراغواي

٥٨- شددت حكومة باراغواي على أهمية الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد ومنع الفساد في تنفيذ السياسات العامة. وأشارت إلى أنها أنشأت وكالة وطنية لمكافحة الفساد وكلفتها بمهمة تنسيق السياسات العامة ورصدها في مجالي الشفافية والنزاهة.

٥٩- وتحدثت الحكومة عن مشاركتها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد وتعاونها مع آليات الاستعراض ذات الصلة. وقد أُبرم عدد من اتفاقات التعاون المشترك بين المؤسسات لتنسيق تنفيذ سياسات الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد. وتحدثت الحكومة أيضاً عن الخطة الوطنية لمنع الفساد وعن إنشاء الوحدات المعنية بالشفافية ومكافحة الفساد. وقد نُظمت سلسلة من المحاضرات والحلقات الدراسية الرامية إلى تعزيز الأخلاقيات والشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في القطاع العام.

٦٠- وأجرت الحكومة تشخيصاً لمدى توخي الشفافية ومكافحة الفساد واتباع الممارسات الجيدة في المؤسسات العامة واعتمدت قانوناً بشأن حرية الوصول إلى البيانات العامة والشفافية الحكومية.

بيرو

٦١- شددت حكومة بيرو على أهمية ثقافة الحكومة المنفتحة وتوخي الشفافية وإتاحة الوصول إلى البيانات العامة باعتبارها عناصر هامة تكفل مساءلة كيانات القطاع العام واحترام حقوق الإنسان.

٦٢- وقد وضعت الدولة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز آليات الوصول إلى البيانات العامة، بسبل منها تعزيز نظام الإبلاغ عن شبهات الفساد. وبالمثل، تُقر الخطة الوطنية للتثقيف بالحقوق والمسؤوليات الأساسية بأن بناء ثقافة حقوق الإنسان يتطلب مكافحة الفساد. وعرضت الحكومة أمثلة للتعاون والتنسيق بين المؤسسات ومع البلدان الأخرى في مجالي الحكومة المفتوحة ومكافحة الفساد.

٦٣- وأكدت الحكومة أن الفساد يؤثر على المجتمع عموماً، وهو ما تبينه مؤشرات تصور الفساد. ذلك أن معدل كشف حالات الفساد ومقاضاة مرتكبيه يحدد بشكل غير مباشر مدى إعمال حقوق الإنسان.

٦٤- وقد أدرجت بيرو اعتبارات حقوق الإنسان في عملية تقييمها الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتسليم المطلوبين للعدالة. وفسرت بيرو أحكام الاتفاقية ذات الصلة بتسليم المطلوبين للعدالة تفسيراً يتماشى مع تشريعها الوطني المتصل بهذا الموضوع، وهو التشريع الذي ينص على أن المعاهدات الدولية التي تصدق عليها بيرو تنظم تعاونها القضائي الدولي، وفي حالة عدم وجود معاهدات من هذا القبيل، ينظمه مبدأ المعاملة بالمثل مع كفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإن تسليم المطلوبين للعدالة يجب أن يتقيد بمبادئ حقوق الإنسان، التي يمكن أن تكون أساساً لرفض طلب التسليم في حالات المحاكمات الغيابية، مثلاً.

٦٥- وتحدثت الحكومة عن المبادرات الرامية إلى تحسين مكافحة الفساد وإلى تعزيز النزاهة وكفالة الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل استرداد الأصول من الخارج في قضية الفساد التي تورط فيها فلاديميرو مونتيسينوس، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات، وقانون حماية المبلغين عن المخالفات.

رومانيا

٦٦- ذكّرت حكومة رومانيا بأن الفساد يؤدي إلى حدوث انتهاكات حقوق الإنسان وبأن مكافحته تصون حقوق الإنسان. وقدمت رومانيا معلومات عن جهودها الرامية إلى تجريم الفساد، بما فيها إنشاء مكتب مدع عام متخصص في مكافحة الفساد، وإطارها القانوني لمصادرة عائدات الفساد.

٦٧- وقدمت رومانيا أيضاً معلومات عن الأحكام القانونية التي تنص على تخفيف العقوبة الجنائية لصالح المتعاونين مع القضاء أو على إعفائهم منها.

الاتحاد الروسي

٦٨- وجهت حكومة الاتحاد الروسي الانتباه إلى حقوق ضحايا الفساد، سواءً أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين. وأشارت الحكومة إلى أن الأشخاص والكيانات الذين يصيبهم ضرر من جراء أي فعل من أفعال الفساد لهم الحق في رفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين عن ذلك الفعل من أجل الحصول على تعويض. وفي هذا السياق، شددت الحكومة على أهمية احتجاز عائدات الفساد وتجميدها ومصادرتها.

٦٩- ولضمان الشفافية في مكافحة الفساد، يسعى الاتحاد الروسي إلى تعزيز آليات الرقابة الاجتماعية، بما فيها تلك المتعلقة بممثلي قطاع الأعمال التجارية. وقدمت الحكومة معلومات إحصائية عن قضايا مكافحة الفساد وعرضت بعض الأمثلة المتصلة بالقضايا البارزة، كما قدمت معلومات عن حماية المبلغين عن المخالفات.

المملكة العربية السعودية

٧٠- أفادت حكومة المملكة العربية السعودية بأن وكالتها الوطنية لمكافحة الفساد ومؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان تعملان جنباً إلى جنب لتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال منع المعاملة التفضيلية وكفالة المساءلة. ومن بين المهام المسندة إلى وكالة مكافحة الفساد البت في قضايا الفساد، بما يشمل تعويض مَن انتُهكت حقوقهم وتضررت مصالحهم من جراء الفساد.

٧١- وتولي وكالة مكافحة الفساد اهتماماً كبيراً لحماية الضحايا والشهود والمبلغين عن المخالفات والنشطاء في مجال مكافحة الفساد، وهي حماية توفرها أساساً من خلال ضمان الحفاظ على السرية.

٧٢- وشددت الحكومة على أهمية استقلال القضاء وحرية التعبير والمساءلة والنزاهة ومشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٧٣- ووجهت الحكومة الانتباه إلى الالتزام المتعهد به بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتمثل في تشجيع إعادة إدماج الأشخاص المدانين بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية في مجتمعاتهم، كما وجهت الانتباه إلى تشريعها الوطني في هذا الصدد.

سويسرا

٧٤- شددت حكومة سويسرا على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ إطار مكافحة الفساد المعمول به حالياً. ويرمي هذا المنظور التكميلي إلى تعزيز المسؤولية النُّظمية للدولة وموقف الضحية.

٧٥- وقد أدرجت سويسرا في عملية تقييمها الذاتي لتنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إحالات مرجعية إلى حقوق الإنسان تتصل بالقانون السويسري الذي يحظر تسليم المطلوبين للعدالة أو غير ذلك من أشكال التعاون الدولي في قضايا الفساد عندما لا تستوفي إجراءات المحاكمة الأجنبية المعايير المنصوص عليها في اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ترينيداد وتوباغو

٧٦- أفادت حكومة ترينيداد وتوباغو بأنها أنشأت لجنة تُعنى بالنزاهة لمنع الفساد في صفوف شاغلي المناصب العامة. وخولت اللجنة المذكورة صلاحية تلقي الشكاوى التي يدعي فيها بأن شخصاً يشغل منصباً عاماً أو يمارس مهام وظيفة عامة قد تصرف على نحو مخالف لأحكام قانون النزاهة في الحياة العامة أو أن هناك تضارباً في مصالحه في ما يتصل بسجل المصالح، أو أنه يرتكب أو ارتكب جريمة تندرج في إطار قانون منع الفساد.

٧٧- وكمثال على إدراج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية التقييم الذاتي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أشارت الحكومة إلى إنشاء البرنامج الإقليمي لحماية العدالة، الذي ينص على حماية الشهود والخبراء والضحايا على الصعيد الإقليمي وتيسير سبل التعاون الدولي.

٧٨- وساقت الحكومة مثالاً آخر هو مثال الهيئة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وهي هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في جملة أمور منها حالات الفساد في صفوف الشرطة. وتشارك الهيئة، في إطار تنفيذها لولايتها، في برامج توعية ترمي إلى تثقيف الجمهور وتوعيته. ولضمان استقلال الهيئة، يُعين رئيس الدولة مدير الهيئة ونائبه بناء على مشورة رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. والهيئة مسؤولة أمام البرلمان فقط.

تونس

٧٩- أفادت حكومة تونس بأن الدستور التونسي يربط القضاء على الفساد بمبادئ حقوق الإنسان. ويعني تطبيق الدستور أن جهود مكافحة الفساد تُبذل ضماناً وحمايةً للتمتع بحقوق الإنسان، ومبادئ المساواة والإنصاف وعدم التمييز، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فاحترام حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات، يسهم في مكافحة الفساد بالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام والمجتمع المدني في الكشف عن الفساد وفي تعزيز ثقافة النزاهة.

٨٠- ومن ثم، فإن حقوق الإنسان ومبادئ حقوق الإنسان تُعد عنصراً هاماً في مكافحة الفساد. وهذه الحقوق والمبادئ معترف بها في مدونات قواعد السلوك، وهي تشكل أساس النهج والأسلوب المتبعين في تنفيذ سياسات وبرامج مكافحة الفساد.

٨١- وقد خُوِّلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تونس صلاحية تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الشكاوى المتصلة بالفساد. وتتلقى المؤسسة، على وجه الخصوص، الشكاوى المتعلقة بإساءة معاملة نزلاء السجون ومراكز الاحتجاز. وتنظر المؤسسة في الشكاوى بالتنسيق مع الكيانات المعنية بهدف إتاحة سبل الانتصاف للضحايا.

٨٢- وأقرت تونس بضرورة التفاعل والتعاون بين وكالة مكافحة الفساد والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمع البيانات وإذكاء وعي الجمهور بآثار الفساد السلبية. غير أنه لا توجد في الوقت الراهن آليات أو جهات تنسيق محددة لتيسير ذلك التعاون.

٨٣- ووجهت الحكومة الانتباه إلى شراكة الحكومات المنفتحة والمبادرة الرامية إلى إنشاء محكمة عربية لمكافحة الفساد. وشددت على أهمية استقلال السلطة القضائية باعتباره عنصراً محورياً في مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٨٤- وشددت الحكومة على أهمية إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وتخويلها صلاحية تلقي الشكاوى والتحقيق فيها. ومن الأهمية بمكان أن يتمتع رئيس هذه الهيئة وأعضاؤها بالحصانة في ممارسة مهامهم.

تركيا

٨٥- وجهت الحكومة التركية الانتباه إلى مبدأ الشفافية باعتباره عنصراً رئيسياً في مكافحة الفساد. وقدمت الحكومة معلومات عن إصلاح نظام المشتريات الرامي إلى كفالة سير إجراءات طرح العطاءات بما يضمن التنافس والشفافية والمساواة في المعاملة وزيادة الوفورات والكفاءة ومنع حدوث المخالفات. وتنظر مؤسسة المشتريات العامة في الشكاوى المتعلقة بإجراءات طرح العطاءات، وتؤدي دوراً حاسماً في صون المبدأين الدستوريين المتمثلين في الحق في الانتصاف والمساواة أمام القانون. ومن بين التدابير الأخرى المتخذة تنظيم إقرارات الأصول وحظر تلقي الهدايا.

٨٦- وتعترف تركيا بالحق في الوصول إلى المعلومات باعتباره حقاً دستورياً. وقد أنشئ مركز للاتصالات كخطوة أخرى لكفالة الشفافية والنزاهة. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات عن حماية المبلغين عن المخالفات.

٨٧- وسلطت الحكومة الضوء على الدور الذي تؤديه مؤسسة أمين المظالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي مكافحة الفساد، ولا سيما إجراءات التظلم. ومن بين المؤسسات الهامة الأخرى مجلس أخلاقيات موظفي القطاع العام، الذي يتولى التحقيق في حالات سوء السلوك ومراجعة إقرارات الأصول.

تركمانستان

٨٨- أكدت حكومة تركمانستان أن الفساد يشكل عقبة كبرى أمام إعمال حقوق الإنسان وأنه يتجاهل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وعدم التمييز. وأشارت الحكومة إلى أن الامتثال لتلك المبادئ هو أنجع وسيلة لمكافحة الفساد.

٨٩- وتتمثل المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد في تركمانستان في الاعتراف بحقوق المواطنين وحرياتهم، ولا سيما في حمايتهم من الفساد؛ وحماية حقوق ومصالح الأفراد والكيانات الاعتبارية؛ والمساواة أمام القانون؛ وحماية الأشخاص الذين يساعدون في مكافحة الفساد وفي كفالة شفافية السلطات العامة وانفتاحها؛ وممارسة الرقابة من جانب المجتمع والدولة؛ واتخاذ تدابير متكاملة على الصُعد السياسي والقانوني والدعوي والاجتماعي - الاقتصادي.

٩٠- ووجهت الحكومة الانتباه إلى أهمية تهيئة مناخ تسوده روح عدم التسامح مع الفساد. ووجهت الانتباه أيضاً إلى المؤهلات التي يُشترط توافرها في المواطنين الذين يترشحون لشغل مناصب في قطاع الخدمة العامة وإلى أسباب عزل الموظفين وترقيتهم.

٩١- وشددت الحكومة على أهمية حماية الضحايا والشهود، وكذلك على أهمية حرية وسائط الإعلام وعلى الدور الخاص الذي يؤديه المدعي العام.

أوكرانيا

٩٢- سلطت حكومة أوكرانيا الضوء على ما يتسم به الفساد من طابع عابر لحدود البلدان، ومن ثم، على ضرورة التعاون الدولي لمكافحته. وشددت الحكومة أيضاً على أهمية استرداد حقوق المواطنين ضحايا الفساد.

٩٣- ووجهت الحكومة الانتباه بوجه خاص إلى أهمية كفالة الانفتاح والشفافية والتنافس في استقدام موظفي الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، وتمتع تلك الهيئات بمركز مستقل وتوفير الضمانات اللازمة لها.

ثالثاً- المساهمات الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان

٩٤- وجه المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان الانتباه إلى أهمية حماية المبلغين عن المخالفات في القطاعين العام والخاص على حد سواء. ذلك أن توفير الحماية الفعالة، بما يشمل إمكانية الإبلاغ من دون الإفصاح عن الهوية أو خوف من أي عواقب أو أي أعمال انتقامية، يشجع الموظفين على ممارسة حقهم في حرية التعبير وفي الإبلاغ عن السلوك المشبوه. وأعرب المعهد عن رأي مفاده أن الضمانات التي توفرها الدانمرك تستند استناداً راسخاً إلى مبدأ النزاهة. ووجه المعهد الانتباه أيضاً إلى أهمية حماية حقوق الأشخاص المتهمين بالفساد.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك

٩٥- قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك معلومات عن نظام الرصد والرقابة الداخلية المعمول به فيها وعن إقراراتها الخاصة بالأصول والمصالح.

٩٦- ووجهت اللجنة الانتباه أيضاً إلى البرنامج الوطني لحقوق الإنسان، الذي يقتضي إنشاء آليات للمساءلة وإتاحة الوصول إلى المعلومات. ويقتضي البرنامج أيضاً إضفاء الطابع المؤسسي على نهج مراعاة حقوق الإنسان في البرامج التي تنفذها الإدارة العامة الاتحادية، بما فيها برنامج مكافحة الفساد. وقدمت اللجنة معلومات مفصلة عن الإطار القانوني لمكافحة الفساد، ولا سيما في ما يخص الوصول إلى المعلومات وتدابير كفالة الشفافية وإقرارات الأصول والمصالح ومدونات قواعد السلوك والهيكل المؤسسي للتنسيق.

مكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا

٩٧- قدم مكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا معلومات عن تخويله صلاحية تلقي الشكاوى الفردية والإخطارات المتعلقة بالمصالح العامة، وتُعرّف هذه الأخيرة بأنها إخطارات توجه الانتباه إلى الظروف التي يُعتبر إنهاؤها أو توفير سُبل الانتصاف فيها من مصلحة المجتمع ككل أو فئة منه. ويمكن للمبلغين عن المخالفات أن يقدموا هذه الإخطارات عن طريق نظام إلكتروني آمن وأن يطلبوا ألا تتاح بياناتهم الشخصية إلا لمكتب المفوض. ويمكن للمفوض أن يحقق، بناء على طلب أفراد أو من تلقاء نفسه، في الأساليب التي تتبعها الهيئات العامة في التعامل مع هذه الإخطارات. والمكتب مخول سلطة طلب الوثائق والمعلومات، وعقد جلسات الاستماع، وإجراء عمليات التفتيش في المواقع، وتقديم توصيات إلى الهيئة موضوع التحقيق أو إلى الجهاز الذي يشرف عليها.

٩٨- ويشارك المكتب في الأفرقة العاملة المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج حماية المبلغين عن المخالفات، أبرم المكتب اتفاق تعاون مع دائرة الحماية الوطنية التابعة لوزارة الداخلية. ويشارك المكتب أيضاً في أنشطة التثقيف والتدريب والتوعية في مجالي منع الفساد وتعزيز النزاهة.

مكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) في جمهورية أذربيجان

٩٩- أفاد مكتب أمين المظالم في أذربيجان بأنه مكلف بالتحقيق في حالات الفساد باعتبارها سبباً من أسباب انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع السلطات الحكومية المعنية وبهدف منع الفساد وقمعه وكفالة إتاحة سبل الانتصاف لضحاياه. ويضطلع المكتب بأنشطة توعية لتوجيه الانتباه إلى أهمية الوقاية من الفساد لأنه يشكل تهديداً لحقوق الإنسان.

١٠٠- والمكتب مخول أيضاً صلاحية تلقي الشكاوى من الأفراد. وفي حالة ورود شكوى من شكاوى الفساد، يبلغ المكتب المؤسسة العامة المختصة، مثل مكتب المدعي العام، ويطلب إليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة. وقدم أمين المظالم إلى المجلس القضائي - القانوني عدداً من الطلبات المتعلقة بحالات أساء فيها قضاة استعمال السلطة.

١٠١- وقدم المكتب إلى البرلمان ملاحظات على مشروع مدونة قواعد سلوك موظفي الخدمة المدنية وقانون منع تضارب مصالح مسؤولي الدولة فيما يخص مدى توافق المشروع والمدونة مع حقوق الإنسان.

١٠٢- وعيَّن المكتب مستشاراً خاصاً لشؤون مكافحة الفساد من أجل تعزيز تعاونه مع الوكالات المعنية بمكافحة الفساد. ويوافي المكتب المحتجزين، أثناء زياراته إلى أماكن الاحتجاز، بمعلومات عن الإطار القانوني لمكافحة الفساد وعن اختصاصات أمين المظالم.

١٠٣- ويشارك أحد ممثلي المكتب، بصفته عضواً في لجنة مكافحة الفساد، في وضع برامج واستراتيجيات لمكافحة الفساد. ويتعاون المكتب أيضاً مع مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ومع الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية.

مكتب أمين المظالم في بيرو

١٠٤- أجرى مكتب أمين المظالم في بيرو تحليلاً تناول القطاعات المعرضة للفساد بوجه خاص ونشر عدة تقارير في هذا الصدد. ويبين تقرير المكتب عن قطاع التعليم أن الفساد يؤثر على المضمون الأساسي للحق في التعليم وعلى سماته الأساسية (ألا وهي توافر التعليم وسهولة الحصول عليه ومقبوليته وقدرته على المواكبة). وحدد التقرير الشروط الثلاثة التي تمكّن من ارتكاب أفعال الفساد، وهي عدم كفاية آليات الرقابة والجزاءات؛ وضعف آليات الشفافية؛ ومحدودية فرص الوصول إلى المعلومات؛ وضعف الرقابة من جانب المواطنين. أما المجالات الأشد تعرضاً للفساد في أغلب الأحيان وعوامل الخطر الرئيسية، فتشمل الإفلات من العقاب، وفرض أتعاب ورسوم غير مشروعة، وبيع الدرجات العلمية في المؤسسات الأكاديمية، والمحسوبية، وارتكاب مخالفات في تنفيذ الإجراءات الإدارية وفي تعيين الموظفين ونقلهم، وانعدام الشفافية وارتكاب مخالفات في إدارة المواد التعليمية.

١٠٥- وأما التقرير المتعلق بالبرامج الاجتماعية، فقد قيّم على وجه الخصوص برنامجاً يقدم في إطاره دعم مالي مباشر للفقراء. وكشف التقرير عن ارتكاب أفعال فساد في مختلف مراحل البرنامج. ومن العوامل التي أسهمت في ارتكاب تلك الأفعال عدم وجود آليات مراقبة فعالة.

١٠٦- وتضمن تقرير آخر فصلاً عن الفساد في نظام السجون. وخلص التقرير إلى أن الفساد هو أحد العوامل التي لا يقتصر تأثيرها على المؤسسة المعنية فحسب بل يمسّ أيضاً أمن المواطنين ومبدأ السلطة.

١٠٧- وفي الختام، نشر المكتب تقريراً يحلل تهمتي الابتزاز والتواطؤ. وحددت الدراسة طائفة من التحديات التي تعترض سبيل التحقيق في حالات الفساد، منها ضرورة تعيين مدعين عامين من ذوي القدرات المتخصصة وتزويدهم بالموارد الكافية.

مكتب أمين المظالم البرلماني في فنلندا

١٠٨- أفاد مكتب أمين المظالم البرلماني في فنلندا بأنه مخول سلطة التحقيق في الشكاوى المقدمة من الأفراد والرابطات والمؤسسات أو المحامين المتقاضين وبرفع الدعاوى من تلقاء نفسه. ويتمتع المكتب بصلاحيات واسعة النطاق تجيز له أن يحصل على المعلومات، وأن يأمر بأن تجري الشرطة تحقيقاً أولياً، وأن يأمر بتوجيه تهم جنائية إلى المسؤولين الحكوميين.

١٠٩- ولم يتلق المكتب إلا عدداً قليلاً جداً من الشكاوى الفردية المتعلقة بحالات فساد مزعومة أو مشتبه فيها. وأدرج المكتب في تقريره أربع حالات تتصل جميعها بقبول مسؤولين حكوميين هدايا وعروض ضيافة.

لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا

١١٠- أفادت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بأنها تعتبر الحق في الوصول إلى المعلومات عنصراً رئيسياً في مكافحة الفساد. وأشارت اللجنة إلى أنها مكلفة برصد مدى الامتثال لقانون تعزيز الوصول إلى المعلومات وإلى أنها أنشأت وحدة مكرسة لهذا الغرض. وتبُت الوحدة في الشكاوى التي تتعلق بالوصول إلى المعلومات والتي تشمل مسائل الإبلاغ عن المخالفات وعن حالات الفساد. وتحقق اللجنة في ادعاءات الفساد وتتخذ الخطوات اللازمة لإتاحة سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بوسائل منها الاتصال بالمحاكم وإعداد تقارير عن النتائج السلبية.

١١١- وتتعاون اللجنة أيضاً مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في صياغة قانون نموذجي بشأن الوصول إلى المعلومات من أجل أفريقيا.

١١٢- وشددت اللجنة على أهمية مبادئ التعاقد المفتوح في طرح العطاءات ومنح العقود من قبل الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص، نظراً إلى أن الفساد كثيراً ما يحدث نتيجة لسوء إدارة العقود. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في حالات التعاقد مع شركات خاصة لتوفير الخدمات الأساسية وكفالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

١١٣- ويمكن إحالة شكوى من شكاوى الفساد المقدمة إلى اللجنة إلى هيئة أخرى أقدر على التعامل مع المسألة المطروحة، مثل مكتب المدعي العام ووحدة التحقيقات الخاصة أو وحدة مصادرة الأصول. وفي بعض الحالات، تتعاون اللجنة مع هيئة أخرى في التحقيق في الشكوى عندما يكون هناك تداخل واضح مع شواغل تتعلق بحقوق الإنسان.

١١٤- ووجهت اللجنة الانتباه إلى الحكم التاريخي الذي صدر عن المحكمة الدستورية والذي بينت فيه المحكمة بوضوح علاقة الفساد بعدم إعمال حقوق الإنسان. ولاحظت المحكمة أن الفساد يقوض الالتزام الدستوري بصون كرامة الإنسان وتحقيق المساواة والنهوض بحقوق الإنسان وحرياته. وخلصت المحكمة إلى أن المحاكم التي تنظر في قضايا الفساد يجب أن توجه رسالة لا لبس فيها مؤداها أن الفساد أمر لا يمكن التهاون معه ويُعاقب عليه بالعقوبة المشددة المناسبة.

١١٥- وأشارت اللجنة إلى أنها مكلفة برصد تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية: رؤية عام ٢٠٣٠، وذلك لبلوغ جملة أهداف منها تقييم مدى مساعدة استراتيجيات مكافحة الفساد المنفذة في إطار الخطة في تعزيز حقوق الإنسان.

١١٦- وأبدت اللجنة أيضاً تعليقات على مشروع تعديل قانون حماية سرية المبلغين عن المخالفات، وذلك في سياق كفالة الامتثال للحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحرية الشخص وأمنه وممارسات العمل المنصفة والإجراءات الإدارية العادلة.

رابعاً- المساهمات الواردة من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

جمعية أيادي الخير للإغاثة والأعمال الخيرية والدعوية

١١٧- أبرزت جمعية أيادي الخير للإغاثة والأعمال الخيرية والدعوية أهمية التدريب في تحسين المهارات التقنية للسلطات العاملة في مجال مكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، وجهت الجمعية الانتباه إلى تعاونها مع المؤسسات المتخصصة، مثل معهد بازل المعني بالحوكمة، وإلى مبدأي الشفافية والمساءلة، وأهمية دفع رواتب كافية لموظفي الخدمة العامة ونشر معلومات عن حالات الفساد.

مؤسسة أسابي شيهو يار أدوا

١١٨- شددت مؤسسة أسابي شيهو يار أدوا على أن آثار الفساد على حقوق الإنسان لا تنحصر داخل حدود البلد المعني. وأعربت عن رأي مفاده أن الفساد يضعف هياكل المساءلة المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان. ولاحظت المنظمة أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً خاصاً على الشرائح السكانية المحرومة. وأشارت إلى أن استحداث إجراءات تكفل المطالبة بحقوق الإنسان يُعدّ آلية فعالة لمكافحة الفساد نظراً إلى أن مبادئ حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان هما عنصران أساسيان لنجاح استراتيجيات مكافحة الفساد واستدامتها. ووجهت المنظمة الانتباه أيضاً إلى إمكانية الاستعانة بالآليات الإقليمية والدولية المعنية برصد حقوق الإنسان من أجل مكافحة الفساد. واقترحت المنظمة إنشاء لجان مشتركة بين وكالات مكافحة الفساد والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

رابطة النساء البرازيليات للدفاع عن الأطفال والمراهقين

١١٩- شددت رابطة النساء البرازيليات للدفاع عن الأطفال والمراهقين على أهمية كفالة شفافية الإدارة الضريبية، ولا سيما الالتزام القانوني بالإفصاح عن الإنفاق العام وجميع المعاملات المالية، وهو التزام اعتبرته الرابطة الأداة الرئيسية لمكافحة الفساد. ووجهت الرابطة الانتباه إلى قانون السجل النظيف، الذي يجرّد السياسيين المدانين بانتهاك القوانين الانتخابية أو بارتكاب جرائم تنطوي على استخدام أموال عامة، بما فيها الفساد، من أهلية الترشح لأي منصب حكومي لمدة لا تقل عن ثماني سنوات. ووجهت الرابطة الانتباه أيضاً إلى التوصيات المحددة المتصلة بالفساد التي يتضمنها معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO 26000) المتعلق بمسؤولية الشركات. وفيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود، أعربت الرابطة عن قلقها إزاء عدم الالتزام بتنفيذ مختلف برامج الحماية وعدم رصد ميزانيات لها.

مركز التنمية الشعبية ومنع الجريمة

١٢٠- وجه مركز التنمية الشعبية ومنع الجريمة الانتباه إلى التأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الصحة. وأوصى المركز، في جملة أمور، بفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الفساد، وإنفاذ القوانين الرامية إلى منع الفساد وقمعه، وتعزيز حماية الشهود، وتقديم حوافز لتغيير المواقف والسلوكيات فيما يتعلق بالفساد.

الندوة الدولية لضباط الشرطة التنفيذيين

١٢١- أشارت الندوة الدولية لضباط الشرطة التنفيذيين إلى ضرورة التمييز بين الفساد الصغير والفساد الكبير. ذلك أن الفساد الصغير عادةً ما يكون مستشرياً ومرتبطاً بمبالغ صغيرة من المال، وتتمثل أفضل السبل للتصدي له في معالجة الظروف الاقتصادية وتحسين ثقافة العمل السائدة لدى موظفي الحكومة. أما الفساد الكبير، فهو يرتبط بمبالغ كبيرة من المال كثيراً ما تودع في حسابات مصرفية أو تستثمر في البلدان المتقدمة، وتتمثل أفضل السبل للتصدي له في منع الفاسد من التمتع بثمار فساده. وفيما يتعلق بالفساد في صفوف الشرطة، أوصت الندوة ببذل جهود لتعزيز الكفاءة المهنية لضباط الشرطة.

الرابطة الوطنية لمكافحة الفساد

١٢٢- وجهت الرابطة الوطنية لمكافحة الفساد الانتباه إلى ما للفساد من آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على تمتع الأفراد والجماعات والمجتمعات بحقوق الإنسان.

١٢٣- وأيدت الرابطة اقتراح استكمال جهود مكافحة الفساد التقليدية، التي تركز تركيزاً كبيراً على قمع الفساد وتركيزاً أقل على منع الفساد وجبر ضرر ضحاياه، باتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان ويركز على الضحايا.

١٢٤- ووجهت الرابطة الانتباه إلى أوجه التشابه بين مبادئ مكافحة الفساد (أي مبادئ المشاركة، والشفافية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات، والمساءلة) وحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية (أي حرية التعبير ووسائط الإعلام، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، واستقلال القضاء، والمساواة، وعدم التمييز، والحق في الإضراب).

١٢٥- وشددت الرابطة على أهمية كفالة استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد وتفويضها صلاحيات واسعة. وشددت أيضاً على أهمية فضاء المجتمع المدني في مكافحة الفساد وعلى دور المؤسسات العليا المعنية بمراجعة الحسابات.

منظمة المسار الجديد الاجتماعية

١٢٦- سلطت منظمة المسار الجديد الاجتماعية الضوء على آثار الفساد السلبية على التنمية وحقوق الإنسان. ودعت المنظمة إلى التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان وكفالة استقلال هيئات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية وخلق فرص العمل وكفالة الأمن وتحقيق الديمقراطية باعتبار كل ذلك وسائل لمكافحة الفساد.

الفريق المعني برصد ميزانية دلتا نهر النيجر

١٢٧- شدد الفريق المعني برصد ميزانية دلتا نهر النيجر على أهمية استقلالية القضاء وإنفاذ القانون حمايةً من الفساد. وأوصى الفريق المنظمة بوضع مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد. وأوصى أيضاً بوضع قانون لحماية المبلغين عن المخالفات.

كلية القانون بجامعة واشنطن ولي

١٢٨- شددت كلية القانون بجامعة واشنطن ولي على أهمية أنشطة التثقيف بحقوق الإنسان وبمكافحة الفساد، وهي أنشطة تذكي وعي الطلاب بآثار الفساد وتُعدّهم للانضمام إلى صفوف القوى العاملة وتمكنهم من فهم سبل ووسائل تحديد حالات الفساد ومكافحتها، التي يمكنها أن تكون أداة فعالة لمكافحة الفساد. وتنفذ الكلية، بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة ليبريا، برنامجاً مشتركاً في مجالي مكافحة الفساد وحقوق الإنسان يتيح للطلاب إمكانية تبادل معارفهم بسبل مكافحة الفساد وإعمال حقوق الإنسان مع المجتمع المحلي والمنظمات المحلية.

خامساً- التحليل والاستنتاجات

١٢٩- اتفق المجيبون على الاستبيان على الرأي القائل إن الفساد له آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان وإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أو يشكل انتهاكاً مباشراً لها. وأشاروا إلى أن المجموعات المهمشة معرضة بوجه خاص لآثار الفساد الضارة. وأكدوا أن الفساد يقوض قدرة الدول على حماية التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والوفاء بها، وعلى الأخص التزامها بأن تتخذ، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكدوا كذلك أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى التمييز وإلى انتهاك مبدأ المساواة. ولذا، فإن الدول ملزمة بمكافحة الفساد.

١٣٠- وشدد عدد من المجيبين على الاستبيان على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد. ورأوا أن من شأن اتباع هذا النهج أن يكمل الاتجاه السائد أو التقليدي في جهود مكافحة الفساد، وهو اتجاه يميل إلى التركيز على الجاني وعلى المسؤولية الجنائية الفردية وعلى قمع الفساد. وأشاروا إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان يركز في المقابل على ضحايا الفساد ومسؤولية الدولة عنه وعلى منع الفساد وإتاحة سبل الانتصاف.

١٣١- ووجه عدد من المجيبين الانتباه إلى العلاقة بين مكافحة الفساد ومبادئ حقوق الإنسان. وشددوا أيضاً على الدور الأساسي لحقوق الإنسان في منع الفساد ومكافحته. ووجه المجيبون الانتباه على وجه الخصوص إلى حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات، وحرية وسائط الإعلام، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحماية الضحايا والشهود والمبلغين عن المخالفات والنشطاء في مجال مكافحة الفساد والعاملين في الصحافة الاستقصائية والمدعين العامين والمحامين والقضاة. وأكدوا أيضاً أهمية التثقيف، بما في ذلك التثقيف بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، فضلاً عن أهمية التدريب لمنع الفساد.

١٣٢- وشدد المجيبون على الاستبيان على أهمية استقلال القضاء وحياده.

١٣٣- وشدد المجيبون أيضاً على أهمية صون حقوق الإنسان في إطار جهود مكافحة الفساد. وذكروا صراحةً تعريف جرائم محددة من جرائم الفساد، منها جريمة الإثراء غير المشروع، وأشاروا إلى أساليب التحري الخاصة والملاحقات والإجراءات القضائية واسترداد الأصول المسروقة، وحقوق الأطراف الثالثة.

١٣٤- وتبادل المجيبون أمثلة على العمل الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعاونها مع السلطات المعنية بمكافحة الفساد. وأشاروا إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تضطلع بدور هام عن طريق أنشطة التوعية والتثقيف

والتدريب، وذلك من خلال ما تتبعه من إجراءات للنظر في الشكاوى وما تجريه من تحقيقات وتحليلات، وما تبديه من تعليقات على مشاريع القوانين وما تقترحه من تعديلات للقوانين السارية.

١٣٥- وسلط عدد من المجيبين الضوء على الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومنع الفساد وكشفه، والتحقيق في حالات الفساد، وحماية الضحايا والشهود والمبلغين عن المخالفات.

١٣٦- وأوصى المجيبون على الاستبيان باستخدام مؤشرات لقياس الآثار السلبية للفساد على التمتع بحقوق الإنسان.

١٣٧- وأدرج المجيبون في تقييماتهم الذاتية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إحالات تتعلق بأهمية حقوق الإنسان في سياق طلبات تسليم المطلوبين للعدالة.

١٣٨- وسلط المجيبون الضوء أيضاً على ما يتسم به الفساد من طابع عابر للحدود الوطنية وما يترتب على ذلك من حاجة إلى التعاون الدولي لمنع الفساد وقمعه واسترداد الأصول غير المشروعة.